

فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية – دراسة حالة الجزائر-

Effectiveness of fiscal control in the light of the strategic directions for modernizing tax administration- Case study of Algeria-

أ.د / بن عمارة منصور
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير – جامعة عنابة
mansour_benamara@yahoo.fr

أ / تومي سمية
أستاذة مساعدة " أ "
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير – جامعة الطارف -
stoumi79@yahoo.fr

الملخص:

في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية و تحولها إلى إدارة إلكترونية ، سيكون هناك إقبال أكبر على عمليات التصريح الجبائي في إطار تسهيل إجراءات الرقابة الجبائية ، و نظرا لتبني مسعى مرجع نوعية الخدمة الذي يعمل على تحسين جودة الخدمة الجبائية ، ستكون هناك شفافية أكبر في التعامل ، و من ثم تعزيز العلاقة بين المكلف بالضريبة و الإدارة الجبائية ، مما سيسهل و يزيد من فعالية الرقابة الجبائية في إطار الإصلاحات التشريعية و الهيكلية التي أقرها المشرع الجبائي.

الكلمات المفتاحية : عصرنة الإدارة الجبائية ؛ مرجع نوعية الخدمة ؛ الرقابة الجبائية.

Abstract :

In view of the strategic orientations of the modernization of the tax administration, and its transformation into electronic administration, there will be a greater demand for tax declarations in the context of facilitating tax control procedures,

as well in the light of the adoption of the approach of the repository quality of service, which will improve the quality of the tax service, it will become more transparent and improve the relationship between the taxpayer and the tax administration, which will facilitate and increase the efficiency of the tax control done by the legislator.

Keywords : Modernization of tax administration; Repository quality of service; tax control.

فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية - دراسة حالة الجزائر-

Effectiveness of fiscal control in the light of the strategic directions for modernizing tax administration- Case study of Algeria

مقدمة:

تعد عملية الرقابة الجبائية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الجبائية المتبعة ، و التي تضعها الحكومة لمواجهة مختلف أنواع التهرب و الغش الضريبي و المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، و عليه لا بد من إجراء تعديلات إستراتيجية و تحسينات مستمرة للوصول إلى درجة من الكفاءة و الفعالية في أداء مهامها ، و في هذا الإطار قامت الحكومة بانتهاج سياسة تطويرية على مستوى إدارتها الجبائية بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال التي أصبح يعتبرها المواطن وسيلة اتصال سهلة و سريعة التداول، و لما لها من مزايا في اختصار الوقت و الجهد و حتى تقليص الملف الجبائي الذي كان يحتوي على عدد كبير من الوثائق ، مما يسهل عملية التصريح الجبائي و من ثم زيادة فعالية الرقابة الجبائية خاصة في ظل التطور الهيكلي للإدارة الجبائية ، من خلال استحداث هيكل جبائي جديدة (مديرية كبريات المؤسسات ، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب) ، و عليه جاءت

إشكالية هذه الورقة البحثية كالآتي: **كيف ستساهم التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل آليات الرقابة الجبائية؟** وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل التوجهات الإستراتيجيات للمشروع الجبائي لتفعيل الرقابة الجبائية؟
- هل أن الإدارة الجبائية الإلكترونية ستزيد من فعالية الرقابة الجبائية؟
- ما هي النتائج المتوصل إليها في ظل عصرنة الإدارة الجبائية في إطار تبني مرجع نوعية الخدمة و تعزيز ثقة المكلفين بالضريبة بالإدارة الجبائية؟

- فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: كفاءة الإدارة الجبائية و فعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار استخدام تكنولوجيات الإ-ع-لام و الاتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية و/أو هيكلية.

الفرضية 02: التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية و تطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية و كفاءة الأعوان المراقبين و زليذة التحصيل الضريبي و تفادي و تخفيض عدد المنازعات الجبائية ف-ي ظل الخدمات و التسهيلات التشريعية التي أقرها المشروع الجبائي سواء للمكلف بالضريبة أو للإدارة الجبائية.

1- الجهود المبذولة لعصرنة الإدارة الجبائية و ترقية جودة الخدمة الجبائية المقدمة:

باعتبار الإدارة الجبائية إدارة خدمات فقد بدأت منذ ألفتي من أربع سنوات بالتوجه نحو ترقية نوعية و جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة ، من خلال التزامها بوضع برنامج لعصرنة الإدارة الجبائية و الذي يهدف إلى إعادة تأهيل و تجديد المصالح العمومية، و عليه أصبحت نوعية الخدمة تحتل محورا أساسيا في خطة عمل الحكومة لاسيما عن طريق تطوير الإدارة الإلكترونية و تعزيز الكفاءة المهنية و الأخلاقي و حماية حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات و الوصول إلى المصالح العمومية ، و على هذا الصعيد

وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيا حلت مبتكرة و الارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية و الشفافية و نوعية خدماتها ، و بذلك يتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية و كذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة و التحصيل و الرقابة و المنازعات.

1-1- الإدارة الجبائية و جودة الخدمة الجبائية:

1-1-1- الإدارة الجبائية 50 سنة بعد الاستقلال:

إن تحقيق أهداف السياسة الجبائية لأي مجتمع مرهون بمستوى كفاءة إدارتها الجبائية التي تختص بتنفيذ القوانين الضريبية و اقتراح التعديلات و التشريعات الضريبية ، التي ترقى بالنظام الجبائي إلى درجات من الإتقان و تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية ، و عليه فإن الإدارة الجبائية عبارة عن مزيج من العناصر الإدارية و القانونية و المالية ، و فيما يلي ملخص حول تطور الإدارة الجبائية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي:

- الإدارة المركزية : لقد كانت المديرية العامة للمالية تنقسم إلى قسمين : قسم مختص بصياغة التشريعات الجبائي و قسم مختص بالرقابة و إدارة الخدمات الخارجية للضرائب⁽¹⁾ ، و الشكل التالي يوضح التطورات و التعديلات الهيكلية على الإدارة الجبائية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2007:

الشكل رقم (01): التطور الهيكلي للإدارة الجبائية للفترة 1963 - 2007

التعديلات في هيكل الإدارة الجبائية	المرجع القانوني	السنوات
- إنشاء مديرية الضرائب و التنظيم العقاري؛ تحديد العناصر الضريبية	- المرسوم رقم 63-127 المؤرخ في 19 أفريل 1963؛ - الأمر المؤرخ في 15 ماي 1963.	1963
- وضع حد للإدم-اج و تم إنشاء مديرية الأملاك بصفة مستقلة.	- الأمر رقم 68-179 المؤرخ في 23 ماي 1968.	1968

فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية - دراسة حالة الجزائر
أ / تومي سمية ، أ.د / بن عمارة منصور

<p>- تم تعديل التنظيم الداخلي لمديرية الضرائب حيث تتم تأسيس 03 مديريات فرعية : المديرية الفرعية للتشريع الجبائي و المنازعات ، المديرية الفرعية للرقابة و المديرية الفرعية للإدارة و تنظيم الخدمات .</p>	<p>- المرسوم رقم 69-35 المؤرخ في : 25 مارس 1969.</p>	<p>1969</p>
<p>- توزيع المهام على خمسة مديريات فرعية و ذلك بإضافة المديرية الفرعية للمؤسسات و المديرية الفرعية للإعلام الآلي.</p>	<p>- المرسوم رقم 71-259 المؤرخ في : 09 نوفمبر 1971</p>	<p>1971</p>
<p>- إنشاء المديرية العامة للضرائب و الأملاك المكونة من مديريتين : مديرية أملاك الدولة و العقارات و مديرية الضرائب و هذه الأخيرة تم تقسيمها إلى 07 مديريات فرعية.</p>	<p>- المرسوم رقم 82-238 المؤرخ في : 17 جويلية 1982</p>	<p>1982</p>
<p>- تم اعتماد الهيكل السابق إلى غاية سنة 1985 حيث تم إنشاء مديريتين للإدارة الجبائية : مديرية الدراسات و التشريع الجبائي و مديرية الرقابة الجبائية بموجب هذا المرسوم.</p>	<p>- المرسوم رقم 85-202 المؤرخ في : 06 أوت 1985</p>	<p>1985</p>
<p>- تم اعتماد تنظيم جديد للإدارة الجبائية من خلال إنشاء المديرية العامة للضرائب و التي أصبحت لأول مرة تتمتع باستقلالية التسيير الإداري و المالي ، و أصبحت تتكون من المفتشية العامة للخدمات الجبائية بتعداد 05 مديريات مركزية ، 54 مديرية و لائيه للضرائب و 09 مديريات جهوية للضرائب.</p>	<p>1990</p>	
<p>- استمر توحيد الهيكل الضريبي من خلال تأسيس مفتشية متعددة المصالح و تم تخصيص خلال هذه السنة و على المستوى المركزي تم إنشاء مديرية الأبحاث و المراجعات من أجل ضمان فعاليات التطوير للرقابة الجبائية من خلال إدماجها في إطار وطني بالاعتماد على الفروع الجهوية.</p>	<p>1994</p>	
<p>- تم إنشاء مديرية الإعلام و الوثائق التي تعتبر لاعب أساسي في النشاط الجبائي ، لاسيما فيما يخص جانب جمع المعلومات و استرجاعها.</p>	<p>- المرسوم التنفيذي رقم 03-194 المؤرخ في 28 أبريل 2003.</p>	<p>2003</p>
<p>- إعادة تنظيم المديرية العامة للضرائب حيث تم إنشاء مديرية العلاقات العمومية و الاتصال .DRPC</p>	<p>- المرسوم التنفيذي رقم 07-364 في 28 نوفمبر 2007.</p>	<p>2007</p>

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Actu-impôts, « Organisation de l'administration fiscale au fil des ans », une lettre

d'information numérique de la DGI-N°9, P : 4-6

1-1-2- نوعية الخدمات الجبائية المقدمة على مستوى الإدارة الجبائية : أ- الانتقادات:

- جودة الخدمة لا تلبى التوقعات و المطالب المشروعة للمكلفين بالضريبة ، لاسيما الاستقبال (لا يوجد انتباه من طرف أعوان الاستقبال) ، و لا توجد معالجة جيدة للشكاوى المقدمة من طرفهم (2) ؛
 - تعدد و تعقد الإجراءات و الخطوات الإدارية على مختلف المستويات سواء تعلق الأمر ب: مديرية الضرائب الولائية ، المفتشيات و القبضات ، و هو مصدر خلل في الخدمة العمومية؛
 - سوء فهم و تعقد المعيار الجبائي الذي يتميز بطابعه التقني مما أدى إلى ارتفاع عدد الشكاوي و عمليات الغش الجبائي؛
 - التأخر أو بصورة أخرى غياب المعالجة للطلبات و الشكاوي المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة؛
 - السلطات التقديرية الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية تؤدي أحيانا إلى حدوث تجاوزات و انتهاكات ضد المكلفين بالضريبة؛
 - عدم لفعالية الخدمات عن طريق الإنترنت و التي لا تلبى احتياجات المواطنين الذي يتجهون نحو تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الجديدة.
- ب- الجهود المبذولة لتحسين نوعية الخدمة الجبائية (مرجع نوعية الخدمة الجبائية (Référentiel qualité de service) :

مرجع نوعية الخدمة تم إنشاؤه من خلال التعليمات العامة رقم 1 الصادرة في 07 جوان 2012 من طرف المدير العام للضرائب، فهذه المرجعية تعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال و نوعية الخدمة و تتضمن مجموعة من المعايير الداخلية و الخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهيئات الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب) حيث يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة و ضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله ، و يتمثل هذا المسعى في اكتتاب 20 التزام لنوعية الخدمة :

15 منها موجهة لتحسين جودة الاستقبال و الخدمة و الالتزامات الباقية تشير إلى التزامات التحسين المستمر ، و يركز هذا المرجع على 05 محاور هيكلية تتمثل في: (03)

◀ تحسين ظروف الوصول وفقا لاحتياجات المكلفين بالضريبة:

- على الأعوان المكلفين بالاستقبال أن يضعوا تحت تصرف المكلفين بالضريبة جميع المعلومات الضرورية التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات (ساعات الافتتاح ، أرقام الهواتف ، عناوين المصالح ... الخ)؛
- توجيه المكلف بالضريبة و التكفل به؛
- تسهيل الإجراءات للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة؛
- استقبال الأشخاص الذين لديهم مشاكل مهما كان نوع المشاكل الذي يعانون منه بطريقة مناسبة.

◀ الاستقبال اللائق و الفعال للمكلف بالضريبة:

- الاستقبال اللائق من طرف أعوان إدارة الضرائب و رفع عدم الكشف عن هويته ، مع احترام السرية و تسيير الانتظار، إضافة إلى الرد على البريد و البريد الإلكتروني بكفاءة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية و ضمان الراحة في فضاءات الاستقبال و الانتظار؛

◀ احترام مواعيد الرد على طلبات الحصول على المعلومة:

- البريد الإلكتروني هو أداة تستخدم بصورة أكبر من طرف المكلفين ، و عليه يجب الاهتمام بهذا الجانب و الرد على الأسئلة التي يطرحها المكلفون بالضريبة عن طريق البريد الإلكتروني، كما لا يجب إهمال المكالمات الهاتفية؛
- #### ◀ الاستماع إلى توقعات المكلفين بالضريبة:

- الرد على الاقتراحات و الشكاوي المتعلقة باحترام الالتزامات؛
- تقييم و نشر النتائج المتعلقة بجودة الخدمة ، و كذلك القيام بسبر الآراء حول جودة الخدمة و الإعلان على النتائج.

◀ التقييم و التحسين المستمر لإجراءات نوعية الخدمة:

- قيادة و متابعة احترام الالتزامات و إجراء التقييم الذاتي للممارسات؛
- تنظيم الوثائق المتعلقة بمرجعية جودة الخدمة و التعريف بمؤشرات متابعة التزامات جودة الخدمة؛
- إعداد ميزانية سنوية و إطلاق إجراءات جديدة لتحسين الاستقبال و الخدمات المقدمة.

ب-2- أهداف مرجع نوعية الخدمة الجبائية:

- جعل نوعية الخدمة أولوية إستراتيجية للإدارة الجبائية؛
- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- قياس و إعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم؛
- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة؛
- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة.

ب-3- نتائج مرجع نوعية الخدمة (سنة واحدة بعد التطبيق):

الجدول رقم (01): تقييم نوعية الخدمة خلال سنتي 2012 - 2013

البيان	2012	2013	نسبة الزيادة
- تقييم شروط الحصول على الخدمات.	%53,29	%85,60	%32,31
- التكفل بالمكلفين بالضريبة.	%90,58	%97,88	%7,3
- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين.	%72,32	%78,24	%5,92
- احترام الأجال.	%69,08	%75,46	%6,38
- الاستماع إلى المكلفين بالضريبة.	%73,16	%65	%8,16 -
- المؤشر العام لمسعى جودة الأداء.	%72,21	%79,82	%7,61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية العلاقات العمومية و الاتصال
 - من خلال هذه المعطيات نجد أن الوتيرة العامة للخدمة المقدمة عرفت تحسنا مستمرا قدرت بنسبة 7,61%، حيث أن اعتماد مرجع نوعية الخدمة ساهم في تحسن الأداء و جودة الخدمة ، كما أن التكفل بالمكلفين بالضريبة و الاستماع إليهم عرف شفافية أكبر و معاملة أفضل مما كانت عليه سابقا.

2-1- الإدارة الجبائية الالكترونية:

- ترمي الإستراتيجية الجديدة للعصرنة الهادفة لكسب رضا المكلف بالضريبة، لإقامة سياسة تطوعية وإسهامية من خ-لال إعادة تعريف طرق العمل والإجراءات بغية تبسيطها وتوحيدها ، فهدفها يكمن في نقل الإدارة الجبائية إلى إدارة ديناميكية ونشيطة من خلال دمج الثقافة الرقمية واعتبارها كأحد نماذجها حيث تبنت في هذا الصدد بغية التطور إستراتيجية ذات اتجاهين⁽⁴⁾:

◀ **في الداخل** : نشهد تحولات طرق العمل التي تتمحور حول مبدأ النجاعة الذي يجسد إصلاح مجمل الإدارة؛

◀ **في الخارج** : تم الشروع في إصلاح كبير للتواصل أكثر مع المكلف بالضريبة وتسهيل حصوله على المعلومة الجبائية.

- أمام هذه المتطلبات نشأت احتياجات جديدة تتمثل في : مسعى النوعية ، التزامات الخدمة ، كسب رضا المكلف بالضريبة ، التبسيط ، النجاعة ، و التي يكمن موضوعها الرئيسي في عصرنة أجهزتها ونظامها رغبة في الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات المكلفين بالضريبة و من أجل ذلك قامت بتحديد معيار نوعية الاستقبال (مرجع نوعية الخدمة) الذي يمكن لجميع الفاعلين (مديرية كبريات المؤسسات ، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب) الذين يستقبلون الجمهور أن يتوافقوا عليه ، و بتوفرها على هذا النظام ستشهد هذه الهيئات الجديدة ازدهارا في نوعية الوسائط و الإجراءات من أجل إتمام مهامها و بالتالي منح المكلفين بالضريبة خدمة عصرية م-زودة بعديد الخصائص الجديدة ذات الصلة بتقديم المساعدة على الإنترنت و على التشغيل الآلي التدريجي لكيفيات التصريح و الدفع المدعمة بنظام معلومات جديد يعتبر كمحور تقاطعي للإصلاح؛

- يتطلب تسهيل المساعي الإدارية للمكلفين بالضريبة الحد من استعمال الوثائق في الإجراءات المتعلقة بالالتزامات الجبائية حيث تسمح إمكانية الإرسال الذاتي للتصريح بتحسين مؤشر رضا المكلفين بالضريبة بشكل كبير واضعا بذلك حدا للتنقلات و تقادي أوقات الانتظار في الشباك.

1-2-1- دور النظام المعلوماتي في ترقية نوعية الخدمة الجبائية:

- إن التحولات الحالية في مخطط النظام الجبائي و التنظيم الإداري و كذا تطور تكنولوجيا و جهيات الإعلام هي في حاجة إلى وضع نظام معلومات جديد يقترب من مرحلة التقارب (النموذج الأولي و دراسات المناهج الكبرى)، حيث أن المبادئ التوجيهية و الأهداف الإستراتيجية تكمن في:

● تحسين مفهوم المادة الجبائية؛

● تقديم خدمة أفضل للمكلفين بالضريبة و الشركاء.

- يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة و تحصيل مختلف الضرائب و الرسوم و كل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية ، تسوية القضايا النزاعية و تقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير و النجاعة ، و يمكن إيجاز امتيازات نظام المعلومات الجبائي فيما يلي (5):

بالنسبة للإدارة الجبائية

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء و التحصيل و تسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح و مختلف المصالح المؤسسية من خلال تطوير و اجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني و الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح و التعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية بمقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح و متابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية و التحليلية و اتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

**بالنسبة للمكلف
بالضريبة**

- تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بـ:
- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب و تجنب التنقلات من أجل تسقيدهم التصريحات الجبائية؛
 - الوصول إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال جميع أيام الأسبوع؛
 - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
 - الوصول إلى استماراته التصريحية المودعة و الإطلاع عليها و طلب الشهادات الجبائية؛
 - الإطلاع على دينه الجبائي الكلي و طلب الامتيازات الجبائية؛
 - تقديم الطعون (طعون ولأينية ، تخفيض مشروط ... و غيرها).

- النشر التدريجي لنظام المعلومات " جبايتك " :

ينقسم نشر نظام المعلومات " جبايتك " إلى أربعة مراحل أساسية ، خلال سنتي 2017 و 2018 ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :
الشكل رقم (02): مراحل نشر نظام المعلومات



المصدر : La Lettre de la DGI, « Le Lancement du Nouveau Système D'Information de la DGI -Jibaya'tic- :

Une Gestion de L'impôt Plus Transparente », Bulletin D'information de la Direction Générale des Impôts N° 85,

2017, P : 04.

2-2- تنوع الخدمات الجبائية المقدمة للمكلف بالضريبة عن طريق الإنترنت:

خضع الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب منذ إنشائه في سنة 2001 إلى عدة تنقيحات سمحت له بالاستجابة لتوقعات مستخدميه كمصدر للبيانات الجبائية الملائمة و المحدثة ، و بهدف التحسين المستمر و تقديم خدمات جديدة لمستخدمي الموقع ، أطلقت المديرية العامة للضرائب نسخة جديدة للموقع في سنة 2014 تسمح بتوسيع الأهداف و زيادة ظهورها و تعزيز الجانب التفاعلي للخدمات عن بعد ، و بالتالي تم تقديم مجموعة كاملة من المعلومات الجبائية و الخدمات الإلكترونية الجديدة المتعددة الوظائف لمستخدمي الموقع ، و من أجل موقع إلكتروني ذو جودة فإنه يقدم الخدمات التالية (6):

أ- المزيد من الاستجابة : يتم نشر الأخبار الجبائية بانتظام و المكلفون بالضريبة يتم إعلامهم بشكل كامل من خلال المستجدات الجبائية و النشرات الصحفية التي يتم نشرها ، مثل: نشر قوانين المالية ، القوانين الجبائية ... الخ.
ب- محتوى إعلامي ثري : الموقع يقدم بصعورة هيكلية محتوى إعلامي ثري و متنوع يتضمن :

- أقسام شخصية يمكن التعرف عليها بوضوح على الصفحة الرئيسية موجهة للأشخاص و المهنيين و الامتيازات الجبائية الممنوحة إليهم؛
 - النصوص التشريعية و التنظيمية (الإتفاقيات الجبائية ، قوانين المالية ، القوانين الجبائية ، النصوص التنظيمية الجبائية و الرسائل و التعليمات)؛
 - دعامة من الوثائق : الدلائل الجبائية ، الكتيبات ، نشرات المعلومة الجبائية و رسائل المديرية العامة للضرائب؛
 - التنظيم و مهام المديرية العامة للضرائب : الهياكل المركزية و الخارجية.
- ج- خدمات إلكترونية:**

- الاشتراك في رسالة المديرية العامة للضرائب (newsletter) : نظام نشر رسائل المديرية العامة للضرائب بصفة دورية للمشاركين؛
- البرنامج الجبائية : إجراء مفيد جدا لتذكير المكلفين بالضريبة بالتزاماتهم الجبائية؛

- تحميل وثائق التصريحات : هذه الخدمة وضعت تحت تصرف المكلف بالضريبة مجموعة من الوثائق التي تمنح باليد لملاء البيانات مع إمكانية التحميل و الطباعة؛
- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب : توفر هذه الخدمة معلومات حول جميع هياكل المديرية العامة للضرائب ، العناوين ، أرقام الهواتف و الفاكس، كما يسمح التطبيق خريطة جوجل **google map** طريق الوصول لمصالح المديرية العامة للضرائب.
- د- فضاء للتبادل:
 - اتصالات المديرية العامة للضرائب : بريد للاتصالات متاح للجمهور contact_dgi@mf.gov.dz ، من خلال الولوج إليه يمكن لمستخدمي الإنترنت عن بعد طرح الأسئلة ذات طابع جبائي من أجل الحصول على معلومات و بيانات حول اهتماماتهم و مخاوفهم الجبائية خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر؛
 - بريد التظلمات : يريد الموقع أن يثبثون أداة للاستماع ، و في هذا الإطار يوجد فضاء للتظلمات متاح على الموقع و الذي يهدف و يسمح لمستخدمي الإنترنت بالدخول في حوار مع المديرية العامة للضرائب بإرسال تظلماتهم ، رفضهم أو اقتراحاتهم ، الموقع: (doléances@mf.gov.dz)؛
 - شبكات التواصل الاجتماعي : منذ 23 سبتمبر 2014 و مديرية الضرائب موجودة على شبكات التواصل الاجتماعي ، و يستجيب هذا الحضور إلى الحاجة لوضع أداة اتصال أصبحت مصدر أساسي للمعلومات لعامة الجمهور، و حاليا لدى المديرية العامة للضرائب ثلاث صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي : **facebook , twittre , google+** ، حيث من خلالها يتم نشر جميع المعلومات المتعلقة بالمديرية العامة للضرائب (المستجدات ، النشريات الإخبارية الجبائية ، مسابقات التوظيف ، حدث هام للمديرية العامة للضرائب ... الخ)؛

● **التحقيقات و سبر الآراء عبر الإنترنت:** تشكل بالنسبة للإدارة الجبائية وسيلة لاستقبال آراء الجمهور حول مواضيع محددة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة ، حيث في سنة 2015 و من خلال الموقع أطلقت المديرية العامة للضرائب تحقيق يتعلق بجودة الخدمة على مستوى الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات و مراكز الضرائب).

2- الرقابة الجبائية (نقاط مرحلية و توجهات إستراتيجية) :

تعد الموارد الجبائية من أهم الموارد المالية لخزينة الدولة و للحفاظ على هذا المورد و الرقابة عليه، تم وضع جهاز رقلي يتمتع بمجموعة من الوسائل المادية و المالية و البشرية لإنجاز مهامه ، إلا أنه توجد العديد من الصعوبات و المشاكل التي تحد من فعاليته ، لذلك قامت الإدارة الجبائية بوضع مجموعة من الإجراءات و التدابير لزيادة كفاءة و فعالية هذا الجهاز الرقابي من خلال مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي و الهيكلي و كذلك إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

2-1- الرقابة الجبائية في التشريع الجبائي الجزائري:

تملك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون السلطة الثلاثية المطلقة في إجراء الرقابة ، التعديل و تسليط العقوبة التي تتمثل على وجه الخصوص في حق إجراء التحقيق ، بينما يعترف بالمقابل للمكلفين بالضريبة بالضمانات المنصوص عليها قانونا حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة ، و يراقب المفتش التصريحات و طلب التوضيحات و التبريرات كتابيا كما يمكنه أن يصحح التصريحات ، و لكن يجب على المفتش و تحت طائلة بطلان الإجراء أن يرسل للمكلف بالضريبة التصحيح المزمع القيام به ، و عليه للقيام بعملية الرقابة فقد منح المشرع الجبائي للإدارة الجبائية حتى تمارس وظيفتها بفعالية مجموعة من الأدوات القانونية التي تمنحها سلطة تطبيق أحكام النظام الجبائي، و التي تتمثل في حقوق الإدارة الجبائية أثناء القيام بعملية الرقابة الجبائية:

2-1-1- الأدوات القانونية للرقابة الجبائية:

أ- حق الإدارة في الرقابة:

إن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يعتمد على تصريحات المكلفين بالضريبة التي يتم إيداعها على مستوى الإدارات الجبائية التابعة للمقر الاجتماعي للمكلف بالضريبة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، حيث تتم الرقابة على هذه التصريحات كمايلي:

● مراقبة التصريحات:

تراقب الإدارة الجبائية التصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة ، و يراقب المفتش التصريحات ، و طلب التوضيحات و التبريرات كتابيا كما يمكنه أن يصحح التصريحات ، و لكن على المفتش و تحت طائلة بط-لان الإجراء ، أن يرسل للمكلف بالضريبة التصحيح المزمع القيام به⁽⁷⁾.

● التحقيق في المحاسبة:

يسمح هذا الشكل من التحقيق للإدارة الجبائية من التأكد من صحة و ثبوتية التقييدات المحاسبية أو في إجراء مقارنة بين التصريحات الجبائية و التقييدات المحاسبية قصد التأكد من مصداقية و صحة التصريحات ، لا يمكن إجراء التخفيضات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.

● التحقيق المصوب:

تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب ، لفتوة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية ، و يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة نفس القواعد المطبقة في التحقيق في المحاسبة.

● التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يرمي التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلى التأكد من مصداقية و صحة التصريح الإجمالي ، أيضا يمكن تنفيذها على الأشخاص الذين لا يكتتبون التصاريح الجبائية ، و يتمثل هذا التحقيق في مراقبة الانسجام

الحاصل بين المداخل المصروح بها و الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، لا يمكن إجراء التخفيضات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.

ب- حق الاسترداد:

● تحدد الفترة التي تتم عليها عملية الرقابة الجبائية خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في المحاسبة و التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بأربع سنوات متقدمة، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية و هذا بالنسبة لـ: تأسيس الضرائب و الرسوم و تحصيلها، القيام بأعمال الرقابة و قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين و التنظيمات ذات الطابع الجبائي؛

ج- إجراءات إعادة التقييم:

● إذا حدد العون المحقق أسس فرض الضريبة على إثر التحقيق في المحاسبة فإنه يجب على الإدارة تبليغ الرئيثج للمكلفين بالضريبة و ذلك حتى في حالة عدم إجراء إعادة تقويم، كما يتعين على الإدارة الرد على ملاحظات المكلف بالضريبة، و يمكن للمحقق أن يقوم بعملية التقييم التلقائي لأسس فوض الضريبة على المدين بها⁽⁸⁾.

د- حق الإطلاع:

يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة و مراقبتها بتصفح الوثائق و المعلومات المنصوص عليها قانونا، كما يمكن ممارسة مختلف حقوق الإطلاع على الوثائق المنصوص عليها لصالح الإدارات الجبائية من أجل مراقبة تطبيق التنظيم الخاص بالصرف، و يخضع لحق الإطلاع كل من: الإدارات و الهيئات العمومية و المؤسسات، المؤسسات المالية و مؤسسات و شركات التأمين و/أو إعادة التأمين و وسطاء التأمين، و كذلك الأشخاص و الشركات التي تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية⁽⁹⁾.

إضافة إلى الحقوق السابقة هناك مجموعة أخرى من الحقوق تتمثل في: حق التحري، حق طلب المعلومات و التوضيحات و التبريرات حق استدراك

الخطأ، حق المعاينة، إضافة إلى التلبس الجبائي (10) ، و مما سبق نجد أن عملية الرقابة الجبائية تنقسم إلى مرحلتين:

- **مرحلة البحث :** تتضمن الحقوق المطبقة على المكلف من طرف الإدارة؛
- **مرحلة التحقيق :** تتضمن التحقيق الجبائي و الذي يعرف على أنه : "عبارة عن مجموعة العمليات المطبقة من قبل المصالح المختصة للإدارة الجبائية ، و بإمكانه اتخاذ عدة أشكال و المعاملة في إطار منظم تحت نصوص العدالة التي تهدف إلى التأكد من احترام القوانين الجبائية ، و ذلك لتجنب كل ما قد ينتج من اعتداءات و تجاوزات".

1-2- الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية:

أ- صعوبات تتعلق بالنظام الجبائي:

- العوامل المرتبطة بإرادة تأسيس الفعل الرقابي : حيث لم تؤسس الدولة (11) الجزائرية لثقافة الرقابة أو المحاسبة بصورة واضحة دقيقة ، و متكاملة و مستمرة على المال العام ، و إن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاختلال في وظيفة الدولة المتدخله لغرض تعبئة الموارد العامة للدولة و ترشيدها؛

- غموض و عدم استقرار التشريعات الضريبية : حيث من الصعب تطبيق القوانين و التشريعات الخاصة بالرقابة الجبائية و هي في حالة تغير دائم ، و من الصعب فهم مواد تطبيقها و على من تطبق و وقت تطبيقها ، و هو ما فتح المجال أمام أعوان الرقابة الجبائية للإجابة عن هذه الأسئلة حسب معرفتهم و خبراتهم المتعلقة بتنفيذ القوانين الجبائية ، و في بعض الأحيان اللجوء إلى المسؤولين في الإدارة الجبائية لإعطاء الحلول لهذه الإشكالات.

ب- صعوبات تتعلق بالإدارة الجبائية:

- نقص الكفاءة و الإمكانيات البشرية : في ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي و نقص الأعوان المراقبين خاصة و أن قانون الإجراءات الجبائية ينص على أن عملية الرقابة الجبائية لا تتم إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مفتش على الأقل ، إضافة إلى نقص الإمكانيات و الوسائل المادية و ضعف الحماية المقررة للمراقبين.

ج- صعوبات تتعلق بالمكلف بالضريبة و بعض الهيئات:

تتمثل في نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة و عدم التنسيق بين الإدارة الجبائية و مختلف الهيئات.

د- صعوبات تتعلق بالمحيط العام:

- الاقتصاد الموازي: يعمل على حرمان الخزينة العمومية من أموال التحصيل الضريبي ، و ما يتبعه من شعور لدى المكلفين بالضريبة بعدم عدالة الرقابة الجبائية ، مما يدفعهم إلى الابتعاد عن الطرق القانونية و استعمال الممارسات غير الشرعية للحفاظ على مكتسباتهم؛

- الفساد الإداري : يؤدي إلى تنامي شعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي لديه.

2- فعالية الدور الرقابي للإدارة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنتها:

1-2 التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية:

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وبتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية، منتقاة و هادفة مع ربط الإدارة المركزي و المصالح العملياتية⁽¹²⁾ بعقد يتقيدان به ، و كل هذه الأه داف تتبعها التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية كما يلي :

أ- الأبحاث الجبائية الخارجية:

● إن البحث عن المعلومة الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية ، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره و وضعه بين أيدي المصالح العملياتية من أجل تسخيرها في البرمجة و تنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية؛

● لهذا الغرض ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية ، و التي تتمثل في حق الإطلاع (المواد من 44 إلى 68 من قانون الإجراءات الجبائية)، حق إجراء

التحقيق (المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002) و حق المعاينة (المادة 74 من قانون المالية لسنة 2002).

ب- عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:

- تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية بمديرية الأبحاث و التدقيقات ، إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة و هادفة، بناء على الملاحظات و السلوكيات الاحتياطية؛
- يرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على أدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية و تحليل المخاطر؛
- بالإضافة إلى هذه الأدوات تستند الإدارة الجبائية على إحصاء النسيج الجبائي و نتائج مراقبة الوثائق و المستندات من أجل عقلنة برمجة الرقابة الجبائية.

ج- تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:

وضع استراتيجية للرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعي الرقابة المتبعة حسب الرهانات الجبائية ، كما يتوجب على الإدارة المرئية و المصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما ، و عليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص:

- عملية المراقبة العامة للمحاسبة : رهانات مالية كبيرة و حالات التهرب الجبائي؛

- التحقيق المصوب في المحاسبة: حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة؛

- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة : حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين المداخل المصرح بها من قبل الأفواد و ممتلكاتهم و وضعيتهم المالية و عناصر طريقة المعيشة؛

د- تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:

تهدف متابعة و تقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث و التدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية ، حيث تم وضع

مؤشرات تطويرية لقياس هذه الرجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

هـ- إنجاز عملية تطوير تعداد المحققين كما و نوعا:

- يمثل هذا المحور مركز اهتمام الإدارة الجبائية ، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة، و تحسين مردوديتهم من جهة أخرى ، و ذلك من خ-لال تأطير أنسب و تنظيم دورات تكوينية أنجع (التعلّمة رقم 447/و.م.م/ع.2012 المؤرخة في : 01 أكتوبر 2012)؛

- أما فيما يخص المحققين الآخرين فسوف يستفيدون من ملتقيات تكوينية من أجل تحسين كفاءتهم ، و يمكن توضيح تطور إجراء التكوين للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور إجراء التكوين للفترة من سنة 2012 إلى سنة 2014

السنوات	التكوين بالمدرسة الوطنية للضرائب (مفتش مركزي)	الأولي معهد الاقتصاد الجمركي و الجبائي بالجزائر (مفتش فرعي)	التكوين المتواصل	التكوين القانوني
2012	-	14	2181	530
2013	324	12	3207	819
2014	-	11	2025	1355
المجموع	324	37	7413	2704

المصدر: www.mfdqi.gov.dz

- من خلال هذا الجدول نجد أن المؤشر العام للتكوين مرتفع بنسبة كبيرة في التكوين المتواصل الذي يحتل المرتبة الأولى في عملية التكوين حيث في سنة 2013 نجده ارتفع تقريبا بنسبة 150% مقارنة بسنة 2012 ، يليها بعد ذلك التكوين القانوني حيث أن مجموع التكوين القانوني للفترة الممتدة من : 2012-2014 أقل من معدل التكوين المتواصل في سنة 2013 ، مما يشير إلى نقص الاهتمام بالجانب القانوني من طرف المتكويين؛

- أما فيما يخص عملية تكويين المفتشين فهي بنسبة ضعيفة جدا خاصة تكويين المفتشين الفرعيين في المجال الجبائي و الجمركي ، مما يشير إلى النقص

المتواجد في الموارد البشرية فيما يتعلق بالمفتشين المحققين على مستوى الإدارات الجبائية.

و- التعديلات التشريعية لتحسين إجراءات الرقابة الجبائية:

قامت الإدارة الجبائية بتعديلات جوهرية على مستوى المخطط التشريعي مع إعادة تعريف تدابير تطبيق إجراء رفض المحاسبة و تأطير صارم جدا لحالات الرفض ، حيث جاءت التعديلات في المادة 28 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية بهدف معالجة القصور و النقائص المسجلة ، حيث تم إلغاء الصلة بين رفض المحاسبة و إجراء فرض الضريبة تلقائيا ، و ذلك بإدخال مفهوم ضرورة إثبات الطابع غير المقنع للمحاسبة و يتضح ذلك في نص المادة كما يلي : "لا يمكن رفض المحاسبة عقب التحقيق فيها، إلا إذا أثبتت الإدارة طابعها غير المقنع و ذلك عندما يكون مسك الدفاتر و السندات المحاسبية و الوثائق الثبوتية غير مطابق لأحكام المواد من : 9 إلى 11 من القانون التجاري و النظام المحاسبي المالي و غيرها من التشريعات و التنظيمات المعمول بها" (13).

ي- تعزيز ضمانات المكلف بالضريبة (المحرر الجبائي):

● طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-334 المؤرخ في 2012/09/08، يعتبر المحرر الجبائي قرارا قطعيا اتخذته الإدارة الجبائية التي لجأ إليها المكلف بالضريبة، حسن النية التابع لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات (14) ، حيث يمثل هذا الإجراء في الإمكانية الممنوحة للمكلفين باستجواب الإدارة الجبائية على مسألة ما إزاء نص جبائي، و هذا يدل على رغبة السلطات العمومية في إقامة مناخ من الثقة بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة ، و تكون أهميته بالنسبة للمؤسسات : لهم ميزة الممارسة في محيط قانوني أكثر حماية ، و بالنسبة للإدارة الجبائية سيسمح هذا الإجراء بالكشف المبكر للنقائص أو مخاطر التعسف المتعلقة في تفسير بعض النصوص الجبائية و بالتالي تجنب كل نزاع جبائي (15).

ن- الإدارة الجبائية الإلكترونية ضرورة حتمية لزيادة كفاءة الرقابة الجبائية:
مواكبة للتطور الهيكلي الذي مس الإدارة الجبائية في الجزائر، كان لزاما عليها الاعتماد على تكنولوجيا الإي-إم و تقنيات معالجة متطورة في جميع الأعمال الرقابية و الإدارية ، لذلك تبنت مشروع الإدارة الجبائية الإلكترونية بهدف تقريب المكلف بالضريبة من الإدارة الجبائية و مساعدته على فهم القوانين الجبائية و تسهيل عمليات الرقابة الجبائية و التحصيل ، من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للإدارة الجبائية **نظام جيبايتك** ، للتصريح عبر الإنترنت و الحصول على مختلف وثائق التصريح الجبائي مع وجود دليل منهجي يشرح كيفية ملء هذه التصريحات.

2-2- خصائص فعالية الرقابة الجبائية و النتائج المحققة في ظل الاحترازات المتبعة لتفعيلها:

أ- خصائص فعالية الرقابة الجبائية:

يتطلب التحكم في أداء الرقابة الجبائية وضع إستراتيجية حقيقية للرقابة الجبائية ، التي يجب أن تحدد طبيعة الإجراءات الواجب تطبيقها ، الأهداف المراد تحقيقها ، الوسائل التي يتم استخدامها و النتائج المتوقعة ، إضافة إلى ذلك يجب أن تأخذ الإستراتيجية المتبعة بعين الاعتبار مجموع الرهانات الجبائية ، و عليه (16):

- بالنسبة للإستراتيجية المتبعة يجب أن تتوفر على الخصائص التالية :
الوضوح ، الملائمة ، الموضوعية و قابلية التحقيق؛
- بالنسبة لفعالية الرقابة الجبائية تعني أن : تتوافق مع الأهداف المرجوة ، أن تكون : عمومية ، انتقائية ، فعالة ، بيداغوجية مع التقييم المنتظم.
- ب- النتائج المحققة في ظل الاحترازات المتبعة لتفعيل الرقابة الجبائية و الرفع من كفاءتها:

◀ بالنسبة لإجراءات الرقابة الجبائية:

- حتى تنجح الإدارة في تحقيق أهدافها ، قامت بوضع عدة إجراءات للتحقيق تتكيف مع الحالات المختلفة (التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة ،

التحقيق المصوب و التحقيق في المحاسبة) ، كما تم القيام بتعديلات تشريعية فيما يتعلق بالإجراء التلقائي لفرض الضريبة على المحاسبة المحقق فيها من خلال قانون المالية لسنة 2014 ؛

● فعالية الرقابة الجبائية مرتبطة بشكل وثيق بالمعرفة المكثفة للسكان الجبائية و أيضا بمستوى أهمية المعلومات التي يتم جمعها ، لذلك قامت الإدارة الجبائية من خلال قانون الإجراءات الجبائية بوضع عمليات للبحث عن المعلومة الجبائية لمكافحة الغش الجبائي (حق الاتصال ، حق التحقيق و حق المعاينة) ، و الجدول التالي يوضح تطور الساكنة الجبائية:
الجدول رقم (03): تطور الساكنة الجبائية (Population Fiscale) حسب نوع الضريبة

السنوات نوع الضريبة	2012	(%)	2013	(%)	2014	(%)
الضريبة الجزافية الوحيدة	874.864	57,58	908.105	56,56	969.558	57,27
الضريبة على الدخل الإجمالي	550.431	36,22	596.619	37,16	616.107	36,39
الضريبة على أرباح الشركات	93.989	6,20	100.857	6,28	107.395	6,34
المجموع	1.519.284	100	1.605.581	100	1.693.060	100

المصدر: www.mfdgi.gov.dz

- من الجدول أعلاه نجد أن أكبر حصيلة للضريبة كانت في الضريبة الجزافية الوحيدة بمتوسط 57% ، و ذلك نظرا للعدد الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تفوق 700000 مؤسسة من مجموع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في الجزائر، تليها الضريبة على الدخل الإجمالي بمتوسط 36% ، أما الضريبة على أرباح الشركات فنجد أن حصيلتها ضعيفة جدا تصل إلى 9/1 مقارنة بالضريبة الجزافية الوحيدة ، مما يشير إلى قلة التزام الأشخاص المعنويين بواجبهم الضريبي نحو الإدارة الجبائية و ذلك مقارنة بالأرباح الكبيرة التي تحققها كبريات الشركات و المؤسسات.

◀ بالنسبة للإدارة الجبائية الإلكترونية : هذه بعض الإحصائيات المتعلقة بالموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب ، استقبال مستخدمي الإدارة

الجبائية (التعليم رقم 580 الخاصة بالقواعد الجديدة و إجراءات تحسين علاقة الإدارة بالمستخدمين لسنة 2005) ، مرجع نوعية الخدمة (التعليم العامة رقم : 001/و.م.ع/2012 بتاريخ 2012/06/07).

الجدول رقم (04): إحصائيات تتعلق بالموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

المجموع	2016	2015	2014/10/14 2014/12/31	السنوات الموقع الإلكتروني
%100	%59,02	%34,72	%6,26	عدد الزيارات
%100	%55	%37,42	%7,58	عدد الصفحات التي تصفحها

المصدر: www.mfdgi.gov.dz

- بالإضافة إلى المعطيات السابقة نجد أن : 88% من زوار الموقع من المواطنين ، 86% من الزيارات تدوم بين 0- 10 دقائق ، 87,31% من الزوار يستخدمون الكمبيوتر من مكاتبهم للهولوج إلى الموقع ، كما بلغ عدد الدول التي يتصل منها مستخدمو الموقع 158 دولة ، و برنامج البحث : يعد الموقع الأكثر استخداما بمعدل 57,54% . google chrome .⁽¹⁷⁾

الجدول رقم (05): إحصائيات تتعلق باستقبال مستخدمي الإدارة الجبائية بالنسب السنوية

المجموع	2014	2013	2012	السنوات نوع الخدمة
100	34,65	31,14	34,21	الاستقبال الشخصي
100	42,37	27,49	30,14	الاستقبال عبر الهاتف
100	36,83	35,33	27,84	المراسلات الكتابية
100	44,51	34,68	20,81	البريد الإلكتروني
100	28,77	24,02	47,21	لقاءات مع الجمعيات المهنية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب على الموقع : www.mfdgi.gov.dz

- من خلال هذه الإحصائيات نجد أن المكلفين بالضريبة يفضلون الحصول على المعلومات التي يردونها بالمقابلة الشخصية التي فاقت 01 مليون زيارة مقارنة بباقي وسعائل الاتصال و الحصول على المعلومات ، و التي تشهد أيضا تحسنا مستمرا ، مما يشير إلى تحسن نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين.

الجدول رقم (06): إحصائيات تتعلق بمرجع نوعية الخدمة المطبق بمديرية كبريات المؤسسات و مراكز الضرائب بالنسب المئوية

2015	2014	2013	2012	السنوات	نوعية الخدمة
76,67	97,06	85,60	53,29		نسبة احترام ظروف الدخول إلى مصالحنا
99,30	99,50	97,88	90,58		نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة
73,03	71,96	72,32	66,40		نسبة نوعية الخدمة المؤداة
63,33	74,33	75,46	69,08		نسبة احترام الأجل
68,64	88,60	65	73,16		نسبة الإصغاء المخصصة للمكلفين
73,43	80,59	79,82	72,21		المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة

المصدر: www.mfdpi.gov.dz

- نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المؤشر العام لنوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة في تحسن مستمر حيث وصلت سنة 2014 إلى 80 % ثم انخفضت بحوالي 07 نقاط مئوية سنة 2015 ، و بالرغم من هذا الانخفاض تبقى نوعية الخدمة في معدل مرتفع حوالي 76,5 % ، مما يشير إلى رضل المكلفين بالضريبة على الخدمة المقدمة إليهم.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة و في ظل اختبار الفرضيات فإننا نستخلص مايلي:
 - تعد فعالية الرقابة الجبائية مهمة تتطلب العديد من الجهود و التعديلات و التحسينات الإستراتيجية لتحقيقها ، و على جميع المستويات التشريعية و الهيكلية و التكنولوجية و بصورة متكاملة؛
 - توجه الحكومة نحو عصرنة الإدارة الجبائية و تطوير نظام المعلومات الجبائي و تطبيقه على مجال واسع يشمل جميع التراب الوطني ، سيسهل من عملية التصريح الجبائي الذي سيدفع بالمكلفين بالضريبة للقيام بواجبهم الضريبي بصورة أفضل و في المقابل سينخفض الضغط الكبير على الأعوان المراقبين خاصة في ظل نقص الموارد البشرية لمراقبة هذه الملفات ، فإدخال تكنولوجيات الإع-لام و الاتصال سيخلق شبكة معلومات وطنية تحمل بيانات رقمية يمكن الوصول إليها في أي وقت و من جميع الهيئات المخولة قانونا باستخدام هذه المعلومات.

- تستلزم فعالية الرقابة الجبائية التأييد المنهجي و المتناسق بين جميع الفاعلين الاقتصاديين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية بجميع هياكلها للوصول إلى الكفاءة المطلوبة و تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الجبائية المتبعة مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير النسيج الاقتصادي و تعديل بنية الواردات و زيادة حجم التبادلات الخارجية دون أن ننسى الاهتمام بالعنصر البشري المحرك لها ، و في المقابل يبقى التحدي الأكبر هو النجاح في الإبقاء على نظام المعلومات في حالة تشغيل دائم و الحفاظ على سيرورة التعديلات الإستراتيجية المنتهجة مهما كانت الظروف غير المتوقعة.

و مما سبق يمكن تقديم بعض الاقتراحات كمايلي:

- خلق سلسلة الجودة من أجل تحسین التحصيل الجبائي : حيث أن جودة التحصيل تتطلب الموازنة بين جودة أعمال الوعاء الضريبي ، الرقابة الجبائية و المنازعات؛

- يتوجب على الإدارة الجبائية الاستمرار في عملية التعديلات الجوهرية للتشريعات الجبائية مع تأييد صارم ، إضافة إلى توفير الدليل المنهجي المرافق لهذه التعديلات ، و ذلك أيضا لتحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة و الإدارة الجبائية لخلق نوع من التوازن و الثقة ، لأنه بالرغم من التحسين المستمر للتشريع الجبائي الجزائري من خلال قوانين المالية ، إلا أنه يفتقد إلى الديناميكية التي تمنحه طابع الفعالية؛

- ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين، مع تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية و النجاعة المطلوبتين؛

- البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها و من ثم الرفع من فعالية الرقابة الجبائية.

الإحالات والهوامش :

- 1- Actu-impôts, une lettre d'information numérique de le DGI- N°9, Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, Direction des Relations Publiques et de le Communication, 2012, P : 04- 05

- 2- Direction des Relations Publiques et de la Communication, « **Le Référentiel Qualité de Service : Démarche et perspectives** », Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances, 2013, P : 06.
- 3- Direction des Relations Publiques et de la Communication, « **Instruction Générale sur le Référentiel Qualité de Service** », Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances, 2012, P : 04 - 08.
- 4- La Lettre de la DGI, « **La Modernisation de L'Administration Fiscale Pour Une Administration de Performance** », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 75, 2014, P : 10.
- 5- La Lettre de la DGI, « **Le Lancement du Nouveau Système D'Information de la DGI – Jibaya'tic – : Une Gestion de L'impôt Plus Transparente** », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts
- 6- La Lettre de la DGI, « **Le système d'information : levier majeur de modernisation de la DGI** », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 81, 2015, P4.
- 7- www.mfdgi.gov.dz /2017
- 8 - المواد 39 – 40 – 41 – 42 – 44 ، قانون الإجراءات الجبائية ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، 2017 ، ص 21 – 22
- 9 - المواد 45 – 60 ، المرجع السابق ، ص 23 – 26 .
- 10 - بن أعمار منصور ، "أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية" ، لطلبة المعاهد العليا و كل المتخصصين، الطبعة الثانية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2016 ، ص 24 – 123
- 11 - سوالم سفيان، "واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها، و الحلول المقترحة لتفعيلها"، ص 02- 05. على الرابط الإلكتروني :-www.soukhras.dz/2015-620-73445.pdf
- 12- Ministère des Finances, « **Le Contrôle Fiscale : Points d'étapes et orientation stratégiques** », La lettre de la DGI, Bulletin d'information ^{de} la Direction Générale des Impôts, N° 64, 2012, P : 04.

- 13- Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, Direction des Recherche et Vérification, Circulaire N° 22MF/DGI/DRV/2014, 18 février 2014, P : 01- 02.
- 14 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 50 ، 12 سبتمبر 2012 الموافق لـ: 25 شوال 1433 هـ ، السنة التاسعة و الأربعون ، ص 10 .
- 15 - بن عمارة منصور، "أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية" ، مرجع سبق ذكره، ص 49- 50.
- 16- Bulletin d'information^{de} la Direction Générale des Impôts, N° 64, 2012, P : 03.
- 17- La lettre de la DGI « **Le système d'information : levier majeur de modernisation de la DGI** », N° 81, op-cit , P : 06

قائمة المراجع :

- 1 - بن عمارة منصور، " أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية " ، لطلبة العليا و الجامعات و كل المختصين، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2016 .
- 2 - سوالم سفيان، "واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها، و الحلول المقترحة لتفعيلها" .
- 3 - قانون الإجراءات الجبائية ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.
- 4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 12 سبتمبر 2012.
- 5- Actu-impôts, une lettre d'information numérique de le DGI- N°9, Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, Direction des Relations Publiques et de le Communication, 2012.
- 6- Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N° 64, 2012.
- 7- Direction des Relations Publiques et de la Communication, « **Instruction Générale sur le Référentiel Qualité de Service** », Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances, 2012.
- 8- Direction des Relations Publiques et de la Communication, « **Le Référentiel Qualité de Service : Démarche et perspectives** », Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances, 2013.

- 9- La Lettre de la DGI, « **La Modernisation de L'Administration Fiscale Pour Une Administration de Performance** », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 75, 2014.
- 10- La Lettre de la DGI, « **Le Lancement du Nouveau Système D'Information de la DGI – Jibaya'tic – : Une Gestion de L'impôt Plus Transparente** », », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 85, 2014.
- 11- La Lettre de la DGI, « **Le système d'information : levier majeur de modernisation de la DGI** », Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 81.
- 12- Ministère des Finances, « **Le Contrôle Fiscale : Points d'étapes et orientation stratégiques** », La lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N° 64, 2012.
- 13- Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, Direction des Recherches et Vérifications, Circulaire N° 22MF/DGI/DRV/2014, 18 février 2014.
- 14- www.mfdgi.gov.dz /2017
- 15- www.soukahras.dz/2015-620-73445.pdf